أكفلوا المساواة للجميع
لن نتعافى إلا سويا

علي هامش اليوم العالمي لحقوق الإنسان

إعداد
على محمد

تحرير
شريف عبد الحميد

يُصادف

يوم 10 ديسمبر 2021 إحياء الذكري السنوية للاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، والذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، ويُركز موضوع هذا العام علي "المساواة"، باعتبارها مبدأ ضروريًا يقع في صميم إعمال حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان للجميع وليست حكرًا على أحد ولا يمكن حصرها فيمن نحبهم أو من يماثلونا في المعتقدات والآراء لكنها مكفولة لجميع البشر حول العالم، ولكل الفئات بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة، كالنساء والمهاجرين والسكان الأصليين، ومنعدمي الجنسية.

والمساواة مبدأ أصيل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكفالته بمثابة ضمانة لإعمال باقي حقوق الإنسان، وانطوت غالبية الصكوك الدولية على أحكام لتعزيز المساواة وعدم التمييز بين الجميع، ونصت المادة الأولي من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على إن " جميع الناس متساوون في الكرامة وفي الحقوق" وأقرت المادة الثالثة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالمساواة بين الرجل والمرأة بالتمتع في جميع الحقوق التي يشملها العهد . كما إن المساواة وعدم التمييز لا ينفصمان عن سيادة القانون وارثاء الديمقراطية، وكفالة المساواة ضمانة لئلا يتخلف أحد عن الركب تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

وعند التطرق للمساواة تأتي قضية المساواة بين الجنسين في سلم القضايا المُلحة لاسيما بعد الفجوة التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على المساواة بين الجنسين، ولا نعني عند التطرق لهذه القضية، المساواة بحكم القانون فحسب، لكن نعني أيضا بالمساواة غير الرسمية أو المساواة بحكم الواقع أو الجوهرية وهي التي تتحقق عندما ينطلي تأثير القانون على المرأة في الممارسة العملية وإزالة التمييز الواقع على النساء فعليا . فوفقا للمادة 4 (الفقرة الأولي) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة فإن اتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة للمساواة بين الرجل والمرأة لا يعد تمييزًا.

واختارت مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** " أكفلوا المساواة للجميع: لن تتعافى إلا سويا" كعنوان للتقرير، باعتبار إن جهود التعافي من جائحة كورونا لن تكتمل سوي بإعمال المساواة ومكافحة التمييز بين جميع البشر، واختارت مؤسسة ماعت أن تركز في هذا التقرير على مواضيع محددة أقرتها الأمم المتحدة احتفالاً بيوم حقوق الإنسان لهذا العام، كدور المساواة باعتبارها مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان في تقليص الفقر، والمساواة علي مستوي المشاركة السياسية، وكذا أهمية المساواة في بناء السلام، والتوزيع العادل للقاحات، ونولي في هذا التقرير الموجز أيضا أهمية بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحق في الجنسية وفي الأجر علي العمل متساو القيمة، والمساواة بين الرجل والمرأة في ملكية الأراضي الزراعية بالنظر إلي الشعوب الاصلية.

المساواة كسبب في تقليص الفقر المدقع

يُخلف استشراء اللامساواة والتمييز في الدول النامية، أوجه متعددة من أشكال الفقر والعوز، ويجعل بعض الفئات في المجتمع يقعون في براثن الفقر المدقع، وعلي النقيض فإن تحقيق المساواة ومكافحة التمييز يقلص من معدلات الفقر في هذه الدول وفي العالم بشكل عام، ويجعل من تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء علي الفقر في المتناول، ويمكن ملاحظة ذلك بدرجة عالية من الثقة إبان جائحة كورونا وفي مرحلة التعافي، فالتمييز الذي تجلي في الحصول علي الرعاية الصحية، وفي الوصول المحدود إلي المرافق الصحية وفي نيل اللقاحات بجانب ما خلفته الجائحة من آثار اقتصادية، دفعت نحو 100 مليون شخص في العالم إلي براثن الفقر المدقع في عام 2020 وفقا للبنك الدولي[1]. مع ترجيح بإن يرتفع الرقم آنف الذكر إلى 150 مليون بحلول عام 2022، حيث فقدت الأسر عوائلها ولم تتمكن من الحصول على مقومات الحياة الأساسية، وواجهت النساء اللواتي فقدن أزواجهن الجائحة بتدابير غير كافية وفقدن فرص التوظيف اللواتي حصلن عليها قبل الوباء[2]. وافتقرن هؤلاء النساء للحماية الاجتماعية في الدول النامية ومنخفضة الدخل لاسيما العاملات في الاقتصاد غير الرسمي،

[1] From Crisis to Green, Resilient, and Inclusive Recovery, The World Bank, Page 3, https://bit.ly/32JYHPH
[2] COVID-19 to Add as Many as 150 million Extreme Poor by 2021, The World Bank, 7 October 2020, https://bit.ly/3EiQdgr

وكان للوباء تأثير غير متناسب على أنشطة الأعمال التي تديرها النساء وهي مشروعات صغيرة، أو متناهية الصغر غير نظامية[3].

ولم تغني سياسات مجابهة الوباء التي اقرتها الحكومات الفئات الضعيفة عن مواجهة مصيرها المحتوم، ولم تفلح الدول بما في ذلك المتقدمة سوي في تقديم الاستحقاقات النقدية إلا لنحو 46.9% من سكان العالم ، أي 53.1 % لم يحظوا بهذه الاستحقاقات إبان الجائحة، والذين يقتربون من 4 مليار شخص، العدد الأكبر من هؤلاء الأشخاص في الدول الأقل نمواً والبلدان منخفضة الدخل حيث لم تغطي برامج الحماية الاجتماعية سوي 7.8 من عدد السكان في الدول منخفضة الدخل، مقارنة بنحو 13.4 قبل الجائحة، وحتى في الدول مرتفعة الدخل كانت برامج الحماية الاجتماعية تغطي ما يربو على 85.4% من السكان قبل فيروس كورونا ، لكن انخفضت هذه النسبة في نهاية عام 2020 إلى 62.8% من السكان في دول مرتفعة الدخل.

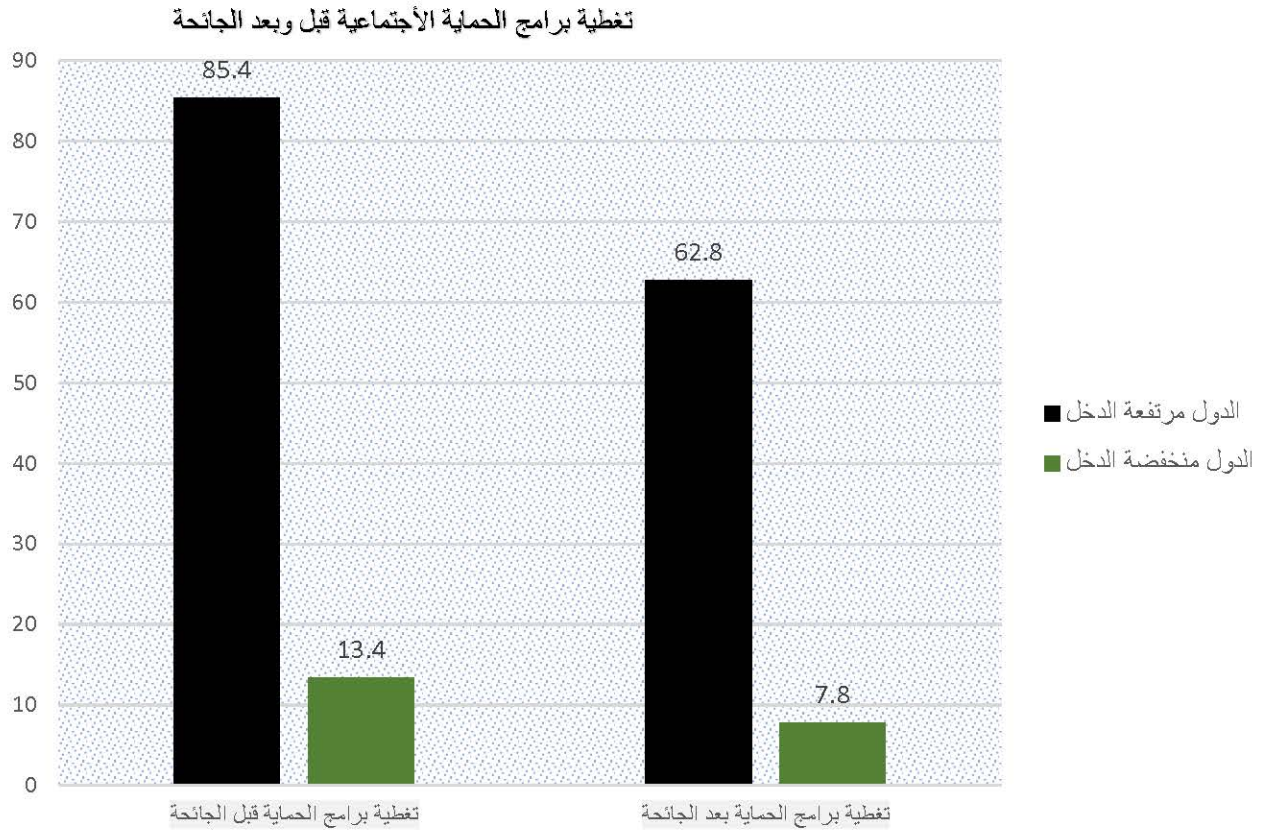

[3] بعد انتهاء الجائحة، لنجعل الأولوية للنساء، مدونات البنك الدولي، 18 فبراير 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3xTQILs

وخلف انعدام المساواة والإقصاء في هذه الدول طائفة من الفئات مثل النساء والأشخاص من ذوات الإعاقة والمهاجرين والنازحين داخليا غير قادرين على التعافي[4]. ضف لما تقدم إن اللامساواة في الدخل بمثابة العوامل الأساسية التي تجعل الفئات الضعيفة لا سيما في الدول منخفضة الدخل تتحمل وطأة حلقات مفرغة من الفقر، فالأسر التي تملك دخول مرتفعة وفقا للمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الانسان في الغالب ما تواجه الصدمات الخارجية والداخلية بما في ذلك الأوبئة والكوارث بأرصدتها البنكية وإيراداتها المتتالية ويكون تأثير تلك الصدمات عليها محدودً للغاية[5].

وقد بينت الجائحة أكثر من أي وقت مضي الحاجة المُلحة إلى إقرار برامج الحماية الاجتماعية والتأهب للكوارث وفي صميمها إعمال مبادئ المساواة ونبذ الاقصاء والتمييز على نحو يحقق التعافي الكامل للأفراد الأقل دخلاً ويحقق أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر.

المشاركة السياسية للمرأة: مساواة لم تتحقق بعد

بحسب تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2021، فإن الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية ما برحت تمثل الفجوة الأكبر بين المؤشرات الأربعة التي يقيسها المؤشر الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي والذي رجح أن التكافؤ بين الجنسين علي الصعيد السياسي قد يستغرق أكثر من 145 عامًا ليتحقق[6]، حازت النساء علي 26.1% من زهاء 35.500 ألف مقعد برلماني في 156 دولة، بالإضافة إلي ذلك عُينت كوزيرة بنسبة 22.6% من أكثر من 3400 وزير في 81 دولة، ويركز هذا الفرع من التقرير علي تمثيل المرأة في منطقة الشرق الأوسط وعلي وجه التحديد في الدول التي تتوافر لديها بيانات حديثة نظرًا لإن هذه المنطقة تشهد أقل معدل لتمثيل المرأة في المشاركة السياسية لا سيما علي مستوي البرلمان[7].

وعلي الرغم من التقدم التي أحرزته المرأة في المشاركة السياسية لا سيما على مستوي التمثيل في البرلمان إلا المساواة بين الجنسين في هذا السياق لا تزال بعيدة المنال، في إيران مُثلت المرأة بعدد محدود في البرلمان وصل إلى 16 امرأة وهو ما يمثل

[4] The Sustainable Development Goals Report 2021, United Nation, Page 27, https://bit.ly/32Ebljd
[5] The persistence of poverty: how real equality can break the vicious cycles, Para 6, Page 4, https://undocs.org/en/A/76/177
[6] Global Gender Gap Report 2021, World Economic forum, page 5, https://bit.ly/3D7ENLa
[7] Ibid, Page 5, https://bit.ly/3xJxGYf

نسبة 5.7 % من أعضاء البرلمان[8]، وفي تركيا بلغت نسبة النساء 17% أي نحو 104 من إجمالي أعضاء البرلمان التركي[9]. وفي مصر حازت النساء على 162 مقعد في مجلس النواب المُنتخب في نهاية 2020 بينهم 28 عضوًا بنظام التعيين[10].

في سوريا يتألف البرلمان من 250 عضوًا تبلغ نسبة النساء فيه 12.8 .% بما يربو على 28 عضوة. في لبنان تقل نسبة تمثل المرأة المرأة وهي أقل نسبة بين الدول المشمولة في هذا الفرع من التقرير، حيث حازت المرأة في لبنان مقاعد في البرلمان اللبناني وهو ما نسبته 3% وهي نسبة محدودة للغاية، وعزت مدافعات عن حقوق المرأة في لبنان هذا التمثيل المحدود إلى رفض نظام " الكوتا أو الحصص" وإلى نظام التمثيل الطائفي والذي يستبعد في أحيان كثيرة النساء من مقدمة القوائم المرشحة للانتخابات البرلمانية، ويجعلها تتذيل هذه القوائم[11]، في الإمارات ارتفع عدد البرلمانيات من 22% إلى 50% ولم تمثل النساء في البرلمان في إسرائيل سوي في 30 عضوة، وفي السعودية عُينت النساء في مجلس الشوري الهيئة التشريعية الأعلى وحازت علي 30 مقعد أيضا . وفي الأردن شغلت النساء سبعة مقاعد من إجمالي مقاعد البرلمان، وفي العراق حسب امانة مجلس الوزراء العراقي فإن 97 امرأة فزن في الانتخابات الأخيرة بزيادة تقدر بنحو 14 مقعدًا عن نظام الكوتا المخصص للسيدات، لكن علي الرغم من التقدم التي أحرزته عدد من الدول في الشرق الأوسط في سياق تمثل المرأة في البرلمان إلا المساواة بين الجنسين لم تتحقق بعد[12]، باستثناء الإمارات العربية المتحدة والتي يمثل النساء في مجلسها الاتحادي بنحو 50% فلا يوجد مساواة بين الجنسين في التمثيل في برلمانات الدول، وتشكل النساء 18.3 فقط من أعضاء البرلمان في منطقة الشرق الأوسط وفي خمس دول في منطقة الشرق الأوسط تمثل النساء 6% أو أقل من أعضاء البرلمان.

[8] Iran denies women participation and decision-making in public life, NCRI Women Committee, 26 April 2021, https://bit.ly/3d9AOTH

[9] Turkish parliament sees highest number of female MPs, Dilly News, 4 December 2020, https://bit.ly/3xJaARk

[10] 162 مصرية ببرلمان 2021.. عصر ذهبي للمرأة، العين الإخبارية، 8 يناير 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3rCtf0n

[11] Women's Participation and Representation in Lebanese Politics: Electoral Performance, Challenges, and the Road Ahead, Lebanese Center for Policy Studies, Page 20, https://bit.ly/3o7f0hP

[12] العراق.. فوز 97 امرأة بالانتخابات وتهنئة من "دائرة التمكين" بـ"الانتصار"، الحرة، 12 أكتوبر 2021، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3dmY0Oz

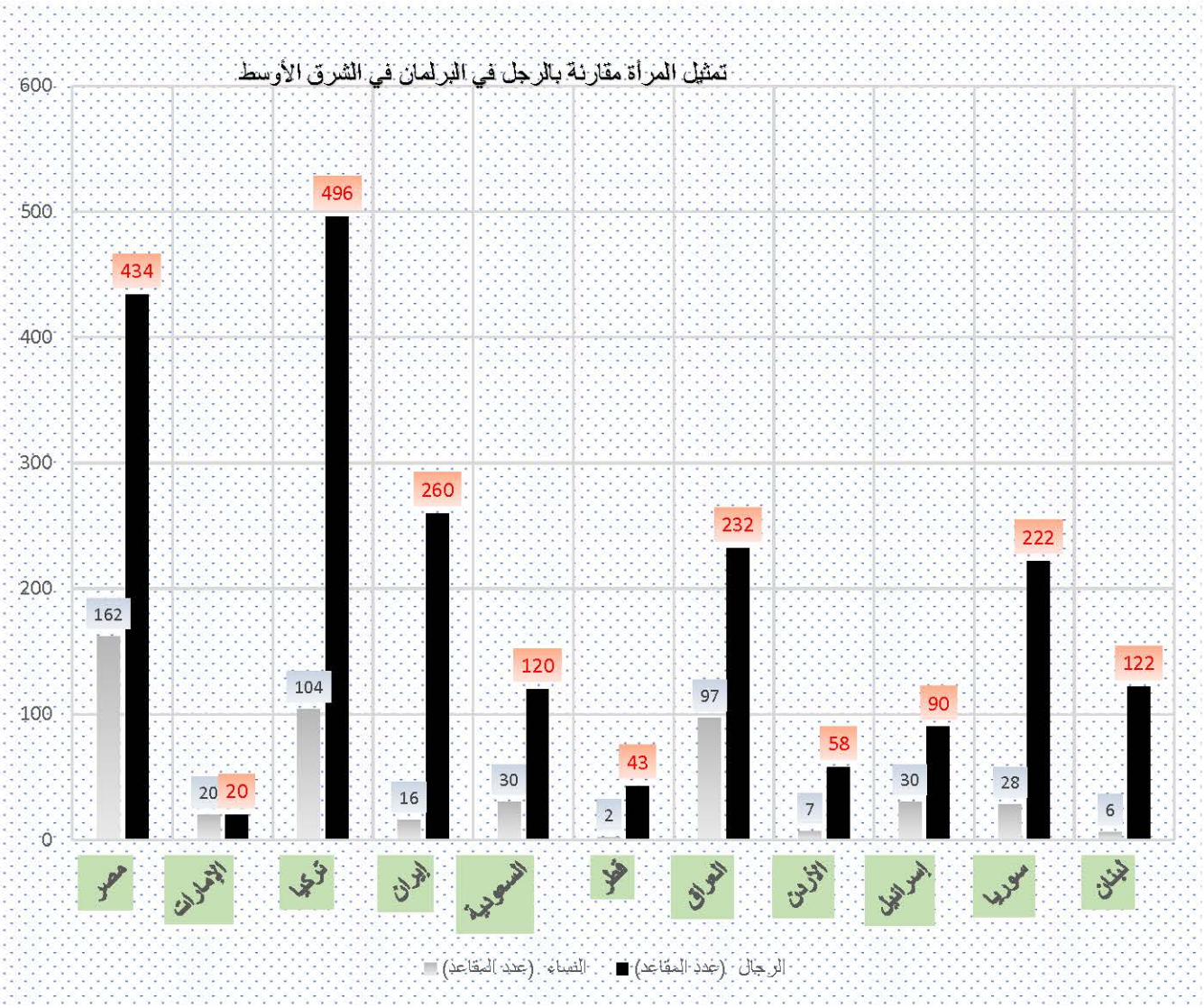

المساواة في منح الجنسية

ما برح هناك نحو 25 دولة في العالم ترفض منح المرأة حقوقا متساوية مثل حق الرجل في منح الجنسية لأطفالها، تقع غالبية هذه الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلا عن وجود ما يربو على 50 دولة أخري تضع قيودًا تمييزية في قوانين الجنسية الخاص بها تحد من حصول أطفال النساء المتزوجات من أجانب على الجنسية[13]. تتعارض هذه القيود مع مبادئ وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، فالمادة التاسعة في الفقرة الثانية من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة تنص على أن " تمنح الدول المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما"[14]. فيما يحق للطفل اكتساب

[13] ورقة معلومات حول المساواة بين الجنسين وقوانين الجنسية وانعدام الجنسية، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الرابط التالي: https://bit.ly/3d95OTT

[14] اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، المادة 9 فقرة 2، على الرابط التالي: https://bit.ly/3pkaA6x

الجنسية فور ولادته أينما حل، بحسب الفقرة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل والتي صادقت عليها كافة الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[15]

ويعد عدم المساواة بين الرجل والمرأة في حق منح أطفالهم على الجنسية سببًا من أسباب انعدام الجنسية وفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتتجلي هذه الظاهرة علي في دول الخليج العربي، والتي تعد من أكثر المناطق التي تحرم قوانين الجنسية بها المرأة من حقوق متساوية لحق الرجل في منح الجنسية لأطفالها[16]. في قطر علي سبيل المثال بموجب قانون الجنسية رقم 23 لسنة 2005 فإن المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي غير قادرة على منح الجنسية لأطفالها أسوة بنفس الحق الذي يملكه الرجل[17].

في الكويت يمكن للمرأة المتزوجة من أب مجهول الهوية وفقا للمرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية أن تمنح الجنسية لأطفالها فقط عند بلوغه السن القانوني، وتُمنح الجنسية وفقا لمرسوم بناءً على توصية تقديرية من وزير الداخلية وأفيد إن تحقيق هذه الخطوات في الممارسة العملية بعيد المنال ولم يحدث إلا في نطاق محدود للغاية[18]، كما يُفرض على البدون قيودًا تمنعهم من استصدار شهادات الميلاد، ويولد الأطفال بلا جنسية، فلا يحصلون إلا على ما يعرف ببلاغ الولادة. وتبعا لذلك يحرم هؤلاء الأطفال من كافة الخدمات مثل التعليم والصحة، فعلي سبيل المثال ترفض وزارة التربية والتعليم في دولة الكويت قبول بلاغ الولادة كوثيقة يعتد بها للتسجيل في المدارس الحكومية في الكويت[19].

منطقة القرن الأفريقي هي الأخرى تشهد طائفة من القيود التمييزية في قوانين الجنسية وتحرم المرأة من المساواة بالرجل في منح الجنسية لأطفالها في عديد من الدول. في الصومال على سبيل المثال لا يمكن قانون المواطنة المرأة الصومالية المتزوجة من أجنبي من منح الجنسية لأطفالها على النقيض من الحق الذي يُمنح للآباء. يعد كفالة المساواة بين الرجل والمرأة في منح الجنسية لأطفالها ضرورة لا رفاهية يمكن أن تنهض بحقوق الإنسان في الدول التي تشرع في إقرار سياسات وتشريعات تضمن هذه

---

[15] كتيب حول حماية الأشخاص عديمي الجنسية، وفقا لاتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، ص 74، على الرابط التالي: https://bit.ly/31oqGV4

[16] مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: https://bit.ly/3d95OTT

[17] قانون رقم (38) لسنة 2005 بشأن الجنسية القطرية، الميزان، على الرابط التالي: https://bit.ly/3pk4TWs

[18] مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: https://bit.ly/3d95OTT

[19] تقرير منظمة الخط الإنساني الموازي لتقرير دولة الكويت الدوري الثاني المقدم إلى لجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافي، على الرابط التالي: https://bit.ly/2TKhFBQ

المساواة، فالمساواة وعدم التمييز بمثابة وقاية في هذه الحالة تقي من مخاطر انعدام الجنسية لأجيال كاملة من الأطفال، وتضمن لهم الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى مثل التعليم والضمان الاجتماعي والوصول الميسر للمرافق الصحية[20]. كما إن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن خفض حالات الجنسية والالتزام بأحكام ومبادئ هذه الاتفاقية دون تحفظات قد يشكل يُعجل بمعالجة طائفة من حالات انعدام الجنسية في دول متعددة.

المساواة كأداة لبناء السلام

وفقا لتقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي المعُنون " مسارات السلام" فإن المظالم الجماعية الناجمة عن عدم المساواة واستفحال التمييز والاقصاء بين الأفراد في مجتمع واحد عامل لا ينفصم عن نشوب النزاعات المسلحة والصراعات العنيفة، وتناحر الجماعات مع بعضها[21]، ولتحقيق المساواة أيضا دورًا لا يمكن تجاهله بخصوص تحقيق السلام في مراحل ما بعد الصراعات. وفي حالات كثيرة كان احتدام النزاعات المسلحة مرده إلى انعدام التوازن في تقاسم الثروات لاسيما في الدول الفيدرالية، في أندونيسيا على سبيل المثال كانت الفجوة في توزيع إيرادات النفط والغاز أحد محركات النزاع بين حركة آتشيه الإسلامية والحكومة، ووفقا لفريق الخبراء المعني بالوساطة في النزاعات على الموارد الطبيعية فإن تقاسم الثروة في النفط والغاز الطبيعي كان من بين أول البنود التي نوقشت في مفاوضات السلام بينهما[22].

كما إن أحد الخلافات الجوهرية بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان في العراق كان على تقاسم عوائد النفط والغاز الطبيعي، ورغم إن المادة 112 من الدستور العراقي منحت الحكومة الاتحادية إدارة النفط والغاز الطبيعي المستخرج من الحقول بالتعاون مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة إلا أن ثمة خلاف أثير بعد العقود التي ابرمتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية، وكانت سببا في ارثاء حالة من عدم الاستقرار ودعوة الحكومة في كردستان للانفصال عن العراق وهو لم يتحقق[23]. ولا يتوقف نشوب النزاعات المسلحة على الفجوة في تقاسم الثروة فحسب لكن أفيد إن المستويات المرتفعة من

---

[20] مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: https://bit.ly/3d95OTT

[21] Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict is a joint United Nations–World Bank Group, Page 109, https://bit.ly/3rnYQTr

[22] النزاعات على الموارد الطبيعية: دليل ارشادي لعملية الوساطة، الأمم المتحدة، ص 56، على الرابط التالي: https://bit.ly/3G4PM9V

[23] تقاسم الثروات في الدول الفيدرالية: منازعات وحلول دراسة مقارنة، على الرابط التالي: https://bit.ly/3G6QzXU

انعدام المساواة بين الجنسين والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي من الممكن ان تشكل أسبابًا قوية لقيام الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة[24] . ولذلك فإن ضمان المساواة وعدم التمييز والإقصاء لجماعات المعارضة والأقليات والفئات الأكثر حرمانا مثل الشعوب الأصلية وبعض الجماعات الأخرى مثل الشباب والنساء . واشراك منظمات المجتمع المدني في السياسات المتعلقة بحقوق الانسان والتنمية وبناء السلام في مراحل ما بعد الصراع قد تدفع نحو مزيد من الاستقرار في الدول منخفضة الدخل وفي البلدان الأقل نموًا .

المساواة بين الجنسين نظير العمل متساو القيمة

رغم عقود مضت من المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في أماكن العمل، بما في ذلك المساواة في الأجر على العمل متساو القيمة، ما انفكت اللامساواة قائمة بخصوص الأجر الأقل نظير العمل بنفس القيمة، بما يتعارض مع المادة 7 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 الخاص بالحق في الأجر نظير العمل متساو القيمة، يوضح تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إن نهو التمييز في أماكن العمل قد يستغرق 267 عامًا، وقد فاقم عدد هذه السنوات الأزمة التي خلفتها جائحة وباء كورونا، فقد فقدت 4.2% من النساء وظائفهن بسبب الجائحة وهي نسبة أعلي من الرجال الذين فقد منهم 3.9% وظائفهم في مختلف الدول[25] .

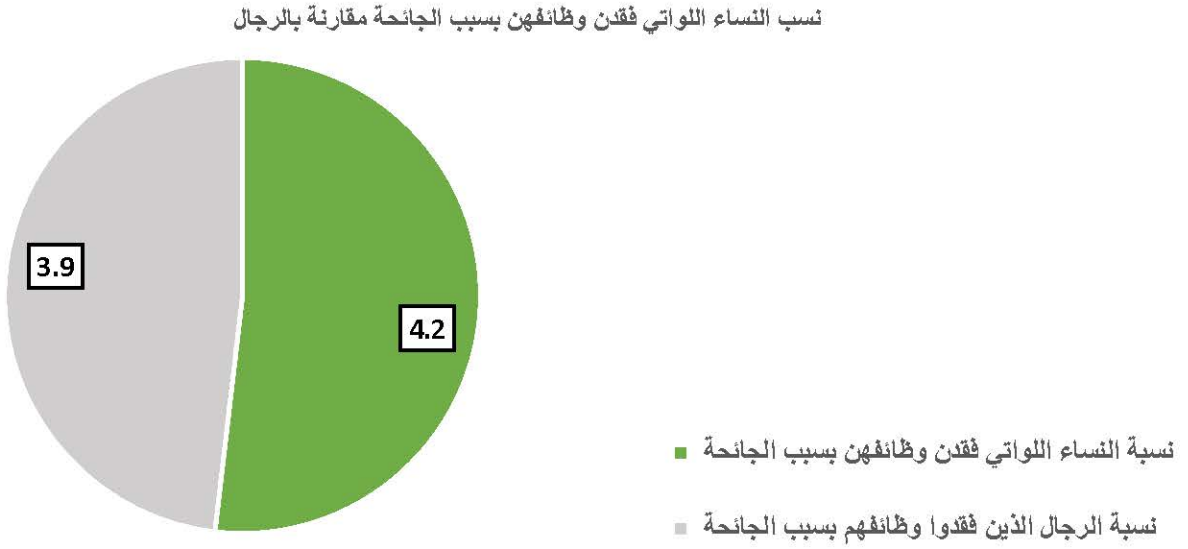

[24] Human Rights Day 2021, https://bit.ly/3EegOLL
[25] Global Gender Gap Report 2021, World Economic forum, https://bit.ly/3D7ENLa

وتنطلي المستويات المنخفضة لمشاركة المرأة في القوي العاملة على تقليص تمكينهن على المستوي الاقتصادي. في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال وعلي الرغم من ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل ما فتأت تتعرض للتمييز في الأجور بناءً علي العمل متساو القيمة حيث تتقاضي المرأة في القطاع الخاص السعودي نصف ما يتقاضه الرجل نظير عمل متساو القيمة، في المناطق الوسطي والغربية بالسعودية، إذا وصل ما يتقاضاه الرجل نحو 2262 دولار بينما حصلت المرأة على 1359 دولار على العمل متساو القيمة بفارق 48% تقريبا[26]. في الولايات المتحدة يتقاضى النساء الأمريكيات 70 سنتاً (100 سنت = دولار واحد) مقابل كل دولار واحد يجنيه الرجال ويترتب على ذلك ولوجهن إلى القطاع غير الرسمي أو العمل بدوام جزئي[27]. في مصر وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الخاصة بالأجر الأسبوعي في القطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص تحصل المرأة على متوسط دخل قدره 1220 جنيه أسبوعيا مقابل 53 ساعة عمل بينما ما يعني 23 جنيه لكل ساعة عمل ما يعادل تقريبا 1.5 دولار، بينما يحصل الرجل على متوسط دخل يصل 1295 جنيه مقابل 52 ساعة عمل ما يعني 24.9 جنيه لكل ساعة عمل أي ما يعادل تقريبا 1.6 دولار.

يتجلى انعدام المساواة في الأجر على العمل متساو القيمة أيضا بين العمال الوافدين لاسيما العمال المهاجرين وبين العمال المحليين، فوفقا لمنظمة العمل الدولية فإن الأجور التي يتقاضها العمال المهاجرين تقل بنسبة 12.6 % عن قيمة الأجور التي يتقاضها العمال المحليين في الدول مرتفعة الدخل و17.3% عن العمال في الدول منخفضة الدخل، ويخلق التمييز والعقوبات المفروضة على الأجور التي يتعرض لها العمال المهاجرين بما في ذلك العاملات المنزليات والعاملات في الاقتصاد غير رسمي تفاوت وفجوة هائلة في الدخل تفاقم من الأوجه المتعددة للامساواة، وتكرس للتمييز القائم علي أساس الجنسية بما يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان أيضا والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية[28].

[26] فجوة كبيرة بين أجور الجنسين في القطاع الخاص السعودي، independentعربية، 2 أغسطس 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3Eh0R7g
[27] Ibid, https://bit.ly/3D7ENLa
[28] The migrant pay gap: Understanding wage differences between migrants and national, international Labor Organization, page 17, https://bit.ly/3dclrdj

التوزيع المنُصف للقاحات

قبل جائحة كورونا لم يكن المساواة وعدم التمييز وهم مبدأين اساسين في قانون حقوق الإنسان قد اختُبرا بعد، وجاءت الجائحة لتؤكد إننا بحاجة إلى العمل بفاعلية أكبر لإعمالهما، حيث كرس هذا الوباء أنماط مختلفة من عدم المساواة والتمييز وفاقم معاناة الفئات الأكثر فقرًا وهمش الدول النامية والأقل نمواً، وحتي في الدول المتقدمة تعرض السكان الأصليين والمهاجرين لمعدلات غير متناسبة بالمقارنة مع باقي السكان فيما يخص الإصابة بالفيروس أو حالات الوفاة الناجمة عنه، في الولايات المتحدة علي سبيل المثال تعرض السكان المنحدرين من أصل افريقي، لحالات إصابة ووفيات أعلي مقارنة بباقي السكان، وعانت الشعوب الأصلية في مختلف دول العالم لنفس المعدلات المرتفعة بسبب سوء الخدمات الصحية المقدمة لهم حتي قبل الجائحة ووصولهم المحدود إلي مرافق الرعاية الصحية.

وفيما يخص توزيع اللقاحات خضع للتطعيم بجرعة وأكثر ما يربو على 5.7 مليار شخص حول العالم، 73 % من هذه اللقاحات وزعت في 10 دول فقط[29]، وهو ما يعكس التوزيع غير العادل للقاحات لاسيما في مناطق النامية وفي الدول الأقل نموا . ويتعارض هذا التفاوت في توزيع اللقاحات مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ويعكس نمطًا مغاير لروح التضامن العالمي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك مثلت مبادرة كوفاكس[30]، خطوة إيجابية لتقليص فجوة عدم المساواة والتفاوت في توزيع اللقاحات لدعم جهود تعافي الدول الفقيرة والنامية من آثار الجائحة التي أعاقة التقدم نحو احراز أي تقدم بخصوص الحق في التنمية، وفاقمت من الفقر في طيف واسع من الدولة منخفضة الدخل، ورغم التحديات التي واجهت المبادرة لكنها استطاعت إيصال اللقاحات لنحو 20 مليون فرد في الدول الفقيرة حتى نهاية مارس 2021 . وتتبني المبادرة خطة تتمثل في توزيع لقاحات كافية لحماية ما يربو على 20٪ من السكان في 92 دولة منخفضة أو متوسطة الدخل على أن تكون الأولوية للعاملين في القطاع الصحي، بجانب الفئات الأكثر ضعفاً[31].

---

[29] Ibid, https://bit.ly/3EegOLL

[30] مبادرة لقاحات عالمية يشرف عليها تحالف يضم تحالف اللقاحات ومنظمة الصحة العالمية، وهي ممولة من تبرعات تأتي من الحكومات، والمنظمات، والمؤسسات متعددة الأطراف. وتتمثل مهمة "كوفاكس" في شراء لقاحات فيروس "كوفيد-19" بكميات كبيرة، وإرسالها إلى الدول الأكثر فقراً التي لا يمكنها منافسة الدول الغنية في تأمين عقود مع شركات الأدوية الكبرى.

[31] COVAX: How many Covid vaccines have the US and the other G7 countries pledged? BBC, 23 September 2021, https://www.bbc.com/news/world-55795297

وتري مؤسسة ماعت إن المبادرة ورغم أهميتها فإنها لن تقدر على إيصال اللقاحات إلى عدد هائل من السكان في الدول الفقيرة، وهو ما يعني الحاجة إلى مزيد من المبادرات الأخرى، بالإضافة إلى توسيع المبادرة الحالية في إطار التعاون الدولي لدعم جهود التعافي في فترات ما بعد الجائحة، لإن من شأن استمرار تلقيح المواطنين في هذه الدول بوتيرة بطيئة للغاية إن يعيق أي جهود لإعمال الحق في التنمية ويؤدي الي تؤخر حالة التعافي في هذه الدول.

المساواة في ملكية الأراضي: حالة الشعوب الأصلية

وفقا لتقرير مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن 75% (ثلاثة أرباع) سكان الشعوب الأصلية لا يستطيعون إثبات ملكية الأراضي الذين يعيشون عليها أو يعملون فيها . في هذا السياق على وجه التحديد تواجه المرأة المنتُمية للشعوب الاصلية عثرات متوالية في نحو كفالة المساواة بينها وبين الرجل، فالمزارعات فيما يربو على 90 دولة من دول يتواجد فيها الشعوب الأصلية، لا يملكن حقوق متساوية في الحصول على ملكية الأراضي، ويعزو ذلك لسيادة القوانين والممارسات العرفية التي تحمي ملكية الرجال للأرض وارثه لها .

وتواجه هؤلاء النساء عقبات مزدوجة فمن ناحية لا يستطعن الحصول على وثائق تثبت ملكيتهن للأراضي الذين يقيمون عليها ومن الممكن أن يُستولي على هذه الأراضي بغرض إقامة مشاريع تنموية لصالح الحكومات الاتحادية ومن ناحية أخري فإنها تعاني من التمييز في حيازة هذه الأراضي من قبل رجال الشعوب الأصلية أنفسهم بناءً على سلطة ذكورية وتقاليد متوارثة تعتقد إن المرأة ليس لها حق في حيازة هذه الأراضي. بما يتعارض مع المواثيق الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ومع توافق الآراء الذي ابداه طائفة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لاسيما المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية والذي تضمنت تقاريره السنوية التأكيد علي حق المرأة في حيازة ملكية الأراضي التي تقوم بزراعتها او تقيم عليها أسوة بالرجل.

توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- إدراج المساواة وعدم التمييز في صميم كافة الخطط والبرامج الوطنية لمجابهة الكوارث والأوبئة بما يقلص من دوامة الفقر الذي تعانيه الفئات الضعيفة؛
- تعديل قوانين الجنسية لمنح المرأة حقوقا متساوية في إعطاء الجنسية لأطفالها اسوة بحق الرجل تماشيا مع الهدف العام لحملة أنا انتمى لتحقيق المساواة في قوانين الجنسية بحلول عام 2024 .
- البدء في وضع استراتيجيات وخطط وطنية لتحقيق المساواة ومكافحة التمييز وخطابات الكراهية والتعصب وكره الأجانب .
- إدراج مبدأي المساواة وعدم التمييز في المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية للدول على اختلافها .
- إطلاق مزيد من المبادرات الساعية إلى إيصال اللقاحات إلى الدول الأكثر فقرًا ومنخفضة الدخل ودعم المبادرات القائمة بالفعل مثل مبادرة كوفاكس
- إنهاء أي سياسات من شأنها حرمان المرأة من الشعوب الأصلية من الحرمان من حيازة الأراضي وملكيتها بما يتوافق مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة .